ان ام سلمه ابت ذلك وتابوا زواج النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يدخل عليهن بتلك الرضاعه احد من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعايشه والله ما ندري لعلها كانت رخصه من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم دون الناس **خبر** وروي انهن قلن لعايشه ما نرى هذه الا رخصه اختصها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لسالم لما خاصه فيها هو بها اخاً علينا بعد ان ارضاعه وقد روى هذا المخبر الهادي الى الحق في كتاب الاحكام فقال وهذا امر الا يصح عندنا عنه صلى الله عليه واله وسلم ولا نراه وليس ذلك عندنا بشيء وهذا واضح

فصل في انفساخ النكاح بالرضاع قال الله تعالى وجل ايبائكم وقوله صلى الله عليه واله وسلم من الرضاع ما يحرم من النسب دل ذلك على صحة ما ذكره الهادي الى الحق عليه السلام في امراة تزوجت بعد ان طلقها زوجها وخرجت من عدتها بصبي دون الحولين وطالبين من الزوج الذي طلقها فارضعت زوجها الصغير انفسخ النكاح بينهما لانها صارت امه من الرضاعه نص على ذلك في المجزي قال الناطق بالحق وهذا مما لا اختلاف فيه ولا صداق لها نص على ذلك في المنتخب لان الفسخ جاء من قبلها وهي غير مدخول بها وفي الكافي انه مما لا اختلاف فيه

فصل ولا يحل لمن كان زوجها وطلقها ان يتزوج بها بعد ذلك نص عليه الهادي في المنتخب وقال اليه ذهب المؤيد بالله الحسني قال ض زيد وهو الصحيح من المذهب وقال الهادي في جامع الاحكام يجوز له ان يتزوج بها وجه القول الاول قوله تعالى وجلايل ابنائكم وقوله صلى الله عليه واله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولانها لما ارضعت زوجها الصغير بلبن زوجها الاول صار الصغير ابناً له من الرضاعه كما تقدم ان لبن الفحل يحرم فاذا صار ابناً له كانت المراه التي سقته جليلة ابنه فلا يجوز ان يتزوج بها وهذا القول هو الصحيح عندنا لانها اذا ملكها بعقد النكاح بعد ابنه من الرضاعه فوجب ان يحرم عليه كما لو ارضعت امراة صبية زوجها وهما طفلان بلبن زوجها فان المرضعه يحرم عليه ولانه اجتمع هاهنا المحظر والاباحه فكان الحكم للحظر ولان هذا الوجه والاحتياط فيما يتعلق بالفروج اولى ووجه القول الثاني ان المراه لم تصر جليلة ابنه المرضع لانه حين صار ابناً له انفسخ النكاح بينه وبين المراه فلم تكن جليلة له في حال كونه ابناً لها وانما كانت جليلة له في حال ليس فيها بان لها

فصل ولا يجوز شهادة النساء في الرضاع ولا يجب به انفساخ النكاح وانما يستحب ووجه ذلك خبر عقبه بن عامر قال يا رسول الله ان امراة ستوجد ذكرت انها ارضعتني وامراتي قال فارقها قال اخشى ان تكون كذبت قال كيف وقد قيل ذلك الخبر على صحة ما ذكره الشافعي الحاز وينون ع وم وط المذهب

من العلماء هو جيد لكن قوله ولا يزيد ولا ينقص الا ان يتراضيا قبل الحولين بالفطام وان اختلف لم يفطها الوالد وروى هذا اعني ابن عباس وذكر جماعه من العلماء ان المراد به بيان التحريم الواقع بالرضاع في الحولين دون تحريم الرضاع فيما زاد عليهما وروى معناه عن علي عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وابن عمر والشعبي والزهري وقال قتاده والربيع وغيرهما فرض الله سبحانه على الوالدات ان يرضعن اولادهن حولين ثم انزل الله تعالى الرخصه من بعد ذلك فقال لمن اراد ان يتم الرضاعه يعني هذا منتهى الرضاع وليس فيما دون الحولين حد محدود وانما هو على قدر اصلاح الصبي وكفاءة ذلك قريب والله اعلم

فصل ونعود الى ما كنا بصدده ونقول وما كان بعد الحولين فلا يحرم وهذا هو الذي اجمعت عليه العتره الطاهره شموس الدنيا وشفعا الاخره وقد خالفنا في ذلك قوم فمنهم من قال حولين ونصف ومنهم من قال بلثه احوال وروي عن عايشه وغيرها ان الرضاع يحرم ولم يحد حدا وقولهم هذا باطل ومهدوم الاركان لم يقم عليه حجته ولا برهان ولم يحتج له لنا ما تقدم من الدلاله من الايه والاخبار وبزيد ايضا **خبر** وروى زيد بن علي عن آبايه عن علي عليهم السلام ان رجلا اتا عليا فقال ان لي زوجه واني اصبت جاريه فاتيهما يوما فقالت لقد اردت امرا لو منعني ان لي زوجه ولي منها ولد اوانى اصبت جاريه فوارتها عنها ابتي بها واعطتني لها هو ثقا لا تنثوني فيهما فاتيتها يوما فقالت لقد اردت امرا من نفسي فما تقول في ذلك فقال له علي عليه السلام انطلق فانت زوجتك عقوبه ما انت وخذ ياتي رجلي امنك شدت فانه لا رضاع الا ما ابت لحما او شبة عظما ولا رضاع بعد فصال قيت ما ذكرناه والله الهادي

فصل فان احتج **بخبر** وهو ما روي عن عايشه رضي الله عنها ان سهله بنت سهيل بن عمرو زوجه ابي حذيفه بن عتبه جات الى رسول الله عليه واله وسلم فقالت يا رسول الله انا كنا نرى سالما ولدا وكان معي ومع ابي حذيفه في بيت واحد وبراني فضلا وقد انزل الله فيهم ما علمت فكيف ترى فيه فقال لها النبي صلى الله عليه واله وسلم ارضعيه حتى يحرم بها علك فارضعته وهو رجل كبير وكان ابو حذيفه تبنى سالما وانكحه ابنة اخيه هند بنت الوليد فالجواب عن ذلك وبالله التوفيق الى واضح السبيل ان الاحماع يحتجها وما روي عنها فقد انقطع خلافها بموتها ولم يعرف ذلك من سواها يوثق ذلك

Copyright ing University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)